

منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح

منى سكرية

الرسائل الرئيسية

- تم الإعلان عن منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) في عام ٢٠١٩ في القاهرة. في عام ٢٠٢٠، تحول إلى منظمة حكومية دولية مقرها القاهرة تضم قبرص ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين.
- أدت سلسلة من اكتشافات الغاز البحرية خلال العقد الماضي – ويُتوقع المزيد – إلى تسليط الأضواء على شرق البحر الأبيض المتوسط على الرغم من أن آفاق تحقيق الدخل معقدة جداً.
- تم اكتشاف الكثير من هذه الاحتياطيات، ولا سيما تلك الموجودة قبالة السواحل الإسرائيلية والقبرصية، في المياه العميقة، مع العلم أن عملية تطويرها مسألة معقدة ومكلفة. وتُضاف إلى هذه التحديات عدم كفاية البنية التحتية ومحدودية الأسواق المحلية، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية.
- أتت عملية إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط كاستجابة للحاجة إلى جهد منسق إقليمياً لإطلاق العنان لكامل إمكانات ومقدرات لثروة الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط. ويأمل المنتدى في إشراك القطاع الخاص والمؤسسات المالية في محاولة تعزيز القدرات على تحقيق الدخل.
- كي تتسنى الفرصة لتحسين القدرة التنافسية لهذه الموارد البحرية، لا بد من اعتماد نهج إقليمي تعاوني موجّه نحو الاستفادة من البنية التحتية الحالية، وخلق أوجه التآزر لخفض التكاليف الأولية، ومراجعة جوانب معينة من الأطر التنظيمية للمساعدة في جعل الصادرات قابلة للحياة. ويقدم منتدى غاز شرق المتوسط منصة لتنسيق هذه الجهود.
- من الناحية التقنية، تمثل الأسواق المحلية والإقليمية الوجهة المنطقية المثلى لموارد الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط. لكن تقف في طريقها التوترات الإقليمية.
- يكتسب إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط بعداً جيوسائياً واضحاً تُغذيه بشكل خاص العلاقات الضعيفة أو المضطربة بين تركيا وجيرانها. صحيح أنه جرى تطوير احتياطيات كبيرة حتى الآن، على الرغم من النزاعات المختلفة في المنطقة، لكن المناخ السائد يثير مجموعة من المخاطر ويعقد احتمالات تحقيق الدخل، مما من شأنه أن يثني المستثمرين ويؤثر على أنشطة الاستكشاف المستقبلية.

مقدمة

بعد مرور أكثر من عقْدٍ على أبرز اكتشافات الغاز في حوض بلاد الشام، وبعد مرور عام على الاجتماع الأول في القاهرة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، التقى ممثلون عن قبرص ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية للمرة الثالثة في القاهرة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ لانتهاه من إطار العمل الذي وُضع لإطلاق منتدى غاز شرق المتوسط فيكون بمثابة منظمة حكومية دولية مقرّها القاهرة. وبالإضافة إلى ممثلين عن الأعضاء السبعة المؤسسين، حضر الاجتماع الوزاري في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن فرنسا التي طالبت ان تكون عضواً والولايات المتحدة التي طلبت الانضمام إلى المنتدى كمراقب دائم.

أدى اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي قبالة سواحل قبرص ومصر وإسرائيل خلال العقد الماضي، واحتمال حدوث المزيد من الاكتشافات، إلى تسليط الضوء على شرق البحر الأبيض المتوسط، وهو مساحة جغرافية يُشار إليها بشكل متزايد على أنها كذلك وكمنطقة دون إقليمية لها مجموعتها الخاصة من الجهات الفاعلة والرهانات والمنافسات.

في عام ٢٠١٠، قدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية أن حوض بلاد الشام^١ يضم على الأرجح متوسط ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج وحوض دلنا النيل^٢ يضم حوالي ٢٢٣ تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج. أما على الورق، فتشير التقديرات المجمعّة إلى إمكانية تحوّل شرق البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة ساخنة للطاقة. في الواقع، وبينما تم تطوير احتياطيات كبيرة، كشف العقد الماضي عن تحديات كبيرة في استغلال جزء من ثروة الموارد هذه المكتشفة حديثاً.

هذه التحديات متعددة الأبعاد. تمّ اكتشاف الكثير من هذه الاحتياطيات، ولا سيما تلك الموجودة قبالة السواحل الإسرائيلية والقبرصية، في المياه العميقة، والمعلوم ان عملية استخراجها مسألة معقدة ومكلفة. وتُضاف إلى هذه التحديات عدم كفاية البنية التحتية ومحدودية الأسواق المحلية، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية. وفي بعض الأحيان، ساهمت إدارة القطاع على المستوى الوطني في تعقيد عملية تحقيق الدخل بشكل أكبر.

ويعتمد نشاط الاستكشاف المستقبلي - لاسيما أن الكثير من موارد المنطقة لم يتم اكتشافها بعد - على تعزيز إمكانات تحقيق الدخل. وتأتي عملية إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط كاستجابة للحاجة إلى جهد منسق إقليمياً لإطلاق العنان لكامل إمكانات ثروة الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط.

تبدأ هذه الورقة بتقديم لمحة عامة سريعة عن منتدى غاز شرق المتوسط وأهدافه وآليات العمل الداخلية، والجهود الأولى لتقييم أفاق تحقيق الدخل بهدف تحسينها. ثم تستكشف الديناميكيات الجيوسياسية مع التركيز على تحديد تصورات التهديدات الناشئة عن مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية، حيث لعبت هذه الديناميكيات دوراً في إنشاء المنتدى وفي عضويته. في الجزء الثالث والأخير، تركز الورقة على تصدير غاز شرق البحر الأبيض المتوسط البحري إلى الأسواق.

١ ج. شينك، كيرشباوم، م. أ.، شاربانتييه، ر.ر.، كلييت، ت. ر.، م.إ.، بيتمان، ج.ك.، كوك، ت. أ.، وتينيسون، م. إ.، "تقييم موارد النفط والغاز غير المكتشفة في منطقة حوض بلاد الشام، شرق البحر الأبيض المتوسط" الصحيفة الأميركية لوقائع المسح الجيولوجي ٢٠١٠-٢٠١٤، ٣٠١٤، ٢٠١٠. متاح على: <https://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf>

٢ ج. شينك، كيرشباوم، م. أ.، شاربانتييه، ر.ر.، كلييت، ت. ر.، م.إ.، بيتمان، ج.ك.، كوك، ت. أ.، وتينيسون، م. إ.، "تقييم موارد النفط والغاز غير المكتشفة في منطقة حوض بلاد الشام، شرق البحر الأبيض المتوسط" الصحيفة الأميركية لوقائع المسح الجيولوجي ٢٠١٠-٢٠٢٧، ٣٠٢٧، ٢٠١٠. متاح على: <https://pubs.usgs.gov/fs/2010/3027/pdf/FS10-3027.pdf>

1. نظرة عامة على منتدى غاز شرق المتوسط

وفقاً لإعلان القاهرة الصادر في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، سوف يعمل منتدى غاز شرق المتوسط كمنصة "لتعزيز التعاون وإطلاق حوار سياساتي منظم ومنهجي بشأن الغاز الطبيعي، مما قد يؤدي إلى إنشاء سوق مستدامة للغاز الإقليمي"^٣ وتشتمل أهدافه الرئيسية على ما يلي:

- أ. المساعدة في إنشاء سوق غاز إقليمية يستفيد منها الأعضاء من خلال التأمين على العرض والطلب، وتطوير الموارد وكلفة البنية التحتية المحسنة، والتسعير التنافسي، وتحسين العلاقات التجارية؛
- ب. ضمان أمن العرض والطلب لمصلحة الأعضاء، وتحسين تنمية الموارد، واستخدام البنية التحتية الحالية والجديدة بفعالية، و ضمان التسعير التنافسي، وتعزيز العلاقات التجارية المحسنة؛
- ج. تعزيز التعاون من خلال إقامة حوار منظم ومنهجي حول الغاز الطبيعي، بما في ذلك السياسات الإقليمية المتعلقة بالغاز الطبيعي؛
- د. تعزيز فهم عملية التكافل والفوائد المحتملة للتعاون من خلال الحوار بين أعضائه على أساس القانون الدولي؛
- هـ. توفير الدعم للدول المنتجة وتلك التي لديها احتياطات غاز في المنطقة في إطار جهودها لاستثمار الاحتياطي الحالي والمستقبلي من خلال تعزيز التعاون فيما بينها ومع دول العبور والمستهلكة في المنطقة؛ الاستفادة من البنية التحتية الحالية وتأمين المزيد من الخيارات في مجال البنية التحتية لاستيعاب الاكتشافات الحالية والمستقبلية.
- و. مساعدة البلدان المستهلكة في مساعيها لتأمين احتياجاتها، وبالتعاون مع دول العبور، في صياغة سياسات الغاز في المنطقة، وبالتالي تمكين الشراكة المستدامة بين الجهات الفاعلة الرئيسية عبر سلسلة القيمة الخاصة بالغاز.
- ز. ضمان الاستدامة البيئية لاستكشاف الغاز والإنتاج والنقل وبناء البنية التحتية، وتعزيز اندماج الغاز مع موارد الطاقة الأخرى، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة، وفي شبكة الكهرباء.

أما علة وجود المنتدى فهي توفير منصة للحوار وتسهيل التنسيق في المقام الأول بين دول المنطقة من جهة، وبينها وبين مختلف أصحاب المصلحة من جهة أخرى، بما في ذلك الشركات العاملة في شرق البحر الأبيض المتوسط والمؤسسات المالية والعملاء المحتملين والمستثمرين.

شكل المنتدى العديد من الهيئات واللجان التي تجتمع على مدار العام لتعزيز مهمة المنتدى ودعمها. وتشمل ما يلي:

- لجنة وزارية مكونة من الوزراء المسؤولين عن شؤون الطاقة في كل من الدول الأعضاء في المنتدى. هي أعلى هيئة ضمن المنتدى، وهي مكلفة وضع سياسات المنظمة. وقد اجتمعت اللجنة الوزارية في القاهرة ثلاث مرات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وتموز/يوليو ٢٠١٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وفي خلال حفل افتراضي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، وقّع الأعضاء على ميثاق تأسيس المنتدى كمنظمة دولية.
- تم تكليف مجموعة عمل رفيعة المستوى مكونة من ممثلين من كل دولة من الدول الأعضاء في المنتدى بتنفيذ أنشطة المنتدى وضمان إجراء مشاورات تقنية بين الأعضاء على مدار العام. واجتمعت للمرة السادسة في أيار/مايو ٢٠٢٠.
- المجموعة الاستشارية لصناعة الغاز (GIAG) التي يشار إليها أحياناً باسم اللجنة الاستشارية لصناعة الغاز (GIAC)، هي مجموعة مؤلفة من خبراء، تقدم خدمات استشارية للمنتدى وتجمع بين السلطات التنظيمية والشركات المملوكة للدولة من الدول الأعضاء وشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. عقدت المجموعة الاستشارية لصناعة الغاز اجتماعها الثالث في أيار/مايو ٢٠٢٠.

^٣ إعلان القاهرة المؤسس لمنتدى غاز شرق المتوسط، القاهرة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. www.pio.gov.cy/en/press-releases-article.html?id=5590#flat

- بالإضافة إلى لجان فرعية تقنية واقتصادية وتنظيمية تابعة للمجموعة الاستشارية لصناعة الغاز، تقوم هذه اللجان الفرعية بوضع خطط العمل الخاصة بها وفقاً لإرشادات المجموعة الاستشارية لصناعة الغاز وتساهم في برنامج عملها العام.

باختصار، الغرض من المنتدى هو تسهيل استغلال احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال الاستفادة من البنية التحتية الموجودة، وتشجيع أنشطة الاستكشاف المستقبلية – لاسيما أن الكثير من موارد المنطقة لا تزال غير مكتشفة - من خلال إشراك القطاع الخاص والمؤسسات المالية في جهد تعزيز قدرات تحقيق الدخل. في الواقع، يُعدّ تحسين احتمالات تحقيق الدخل أمراً أساسياً لجذب المستثمرين وتشجيع أنشطة الاستكشاف المستقبلية. هذا مجال رئيسي يمكن للمنتدى أن يحقق من خلاله قيمة مضافة.

من الناحية النظرية، توجد سوق كافية داخل الدول الأعضاء السبع في المنتدى لاستيعاب إنتاج المنطقة من الغاز، بشرط أن تتوفر خيارات تصدير مجدية تجارياً ومجدية من الناحية الجيوسياسية للوصول إلى المستهلكين.

كان أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثالث الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ تقديم "خارطة طريق استراتيجية للمنتدى للتوصل إلى وضع مفهوم توجيهي لمرحلة للبنية التحتية للغاز" بتمويل من البنك الدولي". وتركز الدراسة على الدول الأعضاء السبع في المنتدى وتدرس الطلب/ العرض على الغاز الحالي والمتوقع، وتقيم خيارات تحقيق الدخل، والبنية التحتية المحتملة للنقل والمعالجة في ظل سيناريوهات العرض والطلب المختلفة؛^٤

وفقاً للدراسة، من المرجح أن يتجاوز الطلب الحالي على الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء السبع، ١٣ مليار قدم مكعب يومياً في عام ٢٠٢٠، حتى مع مراعاة تأثيرات جائحة فيروس كورونا. ومن المتوقع أن ينمو الطلب بشكل كبير حتى عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من التنبؤ المحتمل لتدابير فعالية الطاقة وتغلغل أعلى للطاقة المتجددة، لا يزال من المتوقع أن يواصل نموه حتى عام ٢٠٤٠ ليستقر في حدود ١٧ إلى ٢٠ مليار قدم مكعب في اليوم.^٥

من جانب العرض، توضح بيانات المجال العام أن أعضاء المنتدى السبعة ينتجون حالياً في حدود ٨ إلى ١٠ مليار قدم مكعب يومياً اعتماداً على مدى توافر المرافق الرئيسية. ومن المتوقع أن تبلغ الإمدادات ذروتها فتصل إلى ١٣,٤ مليار قدم مكعب يومياً في عام ٢٠٢٨، وعلى الأرجح دون مستويات الطلب الحالية. وتحتاج المنطقة إلى اكتشاف وتطوير حقول مشابهة لحقل "ظهر" كل سنتين إلى ثلاث سنوات لتلبية الطلب على الغاز الطبيعي.^٦

من الناحية النظرية، توجد سوق كافية داخل الدول الأعضاء السبع في المنتدى لاستيعاب إنتاج المنطقة من الغاز، بشرط أن تتوفر خيارات تصدير مجدية تجارياً ومجدية من الناحية الجيوسياسية للوصول إلى المستهلكين. ويقتصر نطاق هذه الدراسة على الدول الأعضاء السبع في المنتدى، حيث يصعب الوصول إلى بعضها من الناحية التقنية، كما تتجاهل الدراسة الأسواق القريبة التي قد تكون في متناول اليد إنما تبقى غير قابلة للوصول إليها من الناحية السياسية. (انظر أدناه، الجزء الثالث).

٤ أعدت الدراسة شركة GaffneyCline وهي شركة استشارية عالمية متخصصة في صناعة النفط والغاز، تأسست عام ١٩٦٢.

٥ ريان بيريرا، مقابلة مع المؤلف، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٢٠. بيريرا هو المدير العالمي - الغاز والغاز الطبيعي المسيل في شركة

GaffneyCline.

٦ المرجع نفسه.

II. البعد الجيوسياسي

أضاف اكتشاف موارد الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط مزيداً من التعقيد على منطقة شابتها صراعات تعود إلى عقود من الزمن. وقد تسببت تدريجياً بإعادة تشكيل الاصطفافات وأطلقت ديناميكيات إقليمية جديدة في شرق البحر الأبيض المتوسط. ويعكس إطار عمل المنتدى هذه الديناميكيات الإقليمية الجديدة.

كان واضحاً منذ البداية غياب ثلاث دول من شرق البحر الأبيض المتوسط عن المنتدى، وهي لبنان وسوريا وتركيا. وفيما تراجعت مشاركة سوريا الدولية إلى حدّها الأدنى نتيجة الصراع المستمر، تمت دعوة لبنان بالفعل للانضمام إلى المنتدى في أكثر من مناسبة. ورفضت الحكومة اللبنانية الدعوة مشيرةً إلى أن وجود إسرائيل يمنعها من الانضمام إلى المنتدى، رغم أن لبنان وإسرائيل يشتركان في عضوية منظمات حكومية إقليمية أخرى مثل الاتحاد من أجل المتوسط. لكن يبدو أن الأعضاء المؤسسين للمنتدى قد استبعدوا تركيا عن عمد، على الرغم من أن المنتدى يبقى الباب مفتوحاً أمام البلدان الأخرى للانضمام في مرحلة لاحقة بعد استكمال إجراءات العضوية.

لذا، فإن إنشاء المنتدى له بعد جيوسياسي واضح تغذّيه بشكل خاص العلاقات الضعيفة أو المضطربة بين تركيا وجيرانها، قبرص ومصر واليونان وإسرائيل. ومن وجهة نظرها، وجدت كل من هذه الدول نفسها في موضع يجعلها تكتفي بتلقي السياسة الخارجية التركية التي بدت أكثر حزماً على مدار العقد الماضي، الأمر الذي دفع إلى إعادة عملية الاصطفاف في المنطقة لتحقيق التوازن في وجه التهديدات التركية المتصورة.

لذا، فإن إنشاء المنتدى له بعد جيوسياسي واضح تغذّيه بشكل خاص العلاقات الضعيفة أو المضطربة بين تركيا وجيرانها، قبرص ومصر واليونان وإسرائيل.

ومن وجهة نظرها، وجدت كل من هذه الدول نفسها في موضع يجعلها تكتفي بتلقي السياسة الخارجية التركية التي بدت أكثر حزماً على مدار العقد الماضي، الأمر الذي دفع إلى إعادة عملية الاصطفاف في المنطقة لتحقيق التوازن في وجه التهديدات التركية المتصورة.

إن توضيح كيفية نظر كل من تلك الجهات الفاعلة إلى التهديدات التي تتعرض لها مصالحها هو الخطوة الأولى نحو فهم سلوكها.

المنظور القبرصي

إلى جانب النزاع القبرصي الحساس، يطرح الاستكشاف البحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية نقطة خلاف رئيسية أخرى بين نيقوسيا وأنقرة. وبين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، شجبت تركيا جميع اتفاقات الحدود البحرية التي وقعت في قبرص مع جيرانها، مصر ولبنان وإسرائيل، وضغطت على هذه الدول لرفض تلك الاتفاقات على أساس أن: (١) جمهورية قبرص الحالية ليست مختصة لتمثيل قبرص ككل، وبالتالي لا يمكنها التوقيع على الاتفاقات الدولية نيابة عنها؛ وأن (٢) قدرة الجزيرة على إنشاء مناطق بحرية يجب أن تكون محدودة مقارنة بكتل اليابسة القارية. لذلك، تدعي تركيا أن أجزاء معينة من المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية تقع ضمن جرفها القاري وأجزاء أخرى تحت ولاية جمهورية شمال قبرص التركية.

وهذا يفسر سبب رفض أنقرة للأنشطة الاستكشافية في المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية. ومنذ عام ٢٠٠٨، ركزت على مراقبة، وفي بعض الأحيان مضايقة، المساحين وسفن الحفر التي تُجرى عمليات في المياه القبرصية. وفي مناسبتين على الأقل، وصل الأمر إلى حد منع إجراء الأعمال، ففي عام ٢٠٠٨، أجبرت القوات البحرية التركية مساحين اثنين على التراجع داخل المياه الإقليمية للجزيرة^٧، والأهم من ذلك، في عام ٢٠١٨، منعت سفينة حفر استأجرتها شركة إيني ENI من الوصول إلى منطقة عمليات الحفر المستهدفة في المربع ٣، مما دفع بالشركة الإيطالية إلى التخلي عن برنامجها^٨.

^٧ رويترز، "قبرص تشكو من أن الأتراك يضايقون السفن التي تستكشف النفط"، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. www.reuters.com/article/cyprus-exploration-protest-idUKL070174320081124

^٨ م. كامباس، "مواجهة في أعالي البحار حيث تقول قبرص إن تركيا تعرقل سفينة التنقيب عن الغاز"، رويترز، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٨. www.reuters.com/article/us-cyprus-natgas-turkey-ship-idUSKBN1FV0X5

صعدت تركيا أنشطتها في عام ٢٠١٩ من خلال تكثيف عمليات الحفر حول قبرص، في مناطق تدعى أنها إما تقع داخل جرفها القاري أو تحت ولاية جمهورية شمال قبرص التركية.^٩

المنظور المصري

في عام ٢٠١٣، بعد عام على انتخاب زعيم جماعة الإخوان المسلمين ضمن انتخابات ديمقراطية، تسببت الإطاحة بالرئيس محمد مرسي بتوتر شديد في العلاقات بين القاهرة وأنقرة، إذ تُعتبر جماعة الإخوان المسلمين قريبة أيديولوجياً من حزب العدالة والتنمية الذي أسسه رجب طيب أردوغان. فقد نفى أردوغان شرعية النظام المصري الحالي بمجرد قوله بأن هذا الأخير قد تأسس بعد انقلاب عسكري ضد مرسي المنتخب ديمقراطياً. وفي آب/ أغسطس ٢٠١٣، دعت تركيا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على مصر، وتواصل انتقاد القيادة المصرية الحالية مع الإعراب عن دعمها لجماعة الإخوان المسلمين ودعوتها إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في مصر. وتعتبر القاهرة أن مثل هذا التدخل في الشؤون الداخلية استفزازي للغاية.

في الآونة الأخيرة، بدأت القاهرة تنظر إلى تدخل تركيا في ليبيا على أنه "تهديد كبير"، كونه يهدد بزعة الاستقرار الأمني في مصر.^{١٠} وقد دفع تقدم أنقرة في البلد المجاور بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في خطاب ألقاه في ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، إلى إعلان مدينتي سرت والجفرة اللبئيتين "خط أحمر"، مهدداً بالتدخل المباشر في ليبيا في حال تم تجاوزه.^{١١}

المنظور اليوناني

تشهد علاقة تركيا باليونان توتراً ممتلاً مع مواجهات متكررة في بحر إيجه، وانتهاكات متكررة للمجال الجوي اليوناني، ومطالبات متعددة بجزر يونانية وغيرها.^{١٢} ففي خلال زيارته الأولى لليونان بصفته رئيساً لتركيا في عام ٢٠١٧، ادعى أردوغان أنه يجب إعادة النظر في معاهدة لوزان.^{١٣} التي حددت، من بين أمور أخرى، حدود الجمهورية التركية الحديثة مع اليونان - داعياً في الواقع إلى إعادة ترسيم الحدود - مما أثار المخاوف بشأن الأقلية التركية الموجودة في اليونان.

تعرضت تركيا أيضاً على حقوق اليونان في استغلال موارد الطاقة في أجزاء معينة من مياهها البعيدة عن اليابسة اليونانية. ففي ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، وقّع الرئيس أردوغان ورئيس الحكومة الليبية المدعومة من الأمم المتحدة ومقرها طرابلس فايز السراج، مذكرة تفاهم بشأن "ترسيم حدود الولايات القضائية البحرية"^{١٤} وتتجاهل الصفحة وجود جزر يونانية، بينها كريت وكارباتوس ورودس على طول الممر بين السواحل الليبية والتركية. وهذا يعكس موقف أنقرة الراسخ بأن قدرة الجزر على إنشاء مناطق بحرية يجب أن تكون محدودة مقارنةً بالدول ذات الواجهة الساحلية الأطول.^{١٥}

٩ ب. ستيفنسون، "تركيا تزيد من قوة قبرص عن طريق التنقيب جنوب الجزيرة"، المسح الاقتصادي للشرق الأوسط (MEES)، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩. www.mees.com/2019/10/11/geopolitical-risk/turkey-ups-cyprus-ante-by-drilling-south-of-the-island/efc59190-ec40-11e9-860d-5b142cfc7484

١٠ أ. الراشد، "ليبيا والمواجهة المصرية التركية"، الشرق الأوسط، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠. english.aawsat.com//home/article/2095701/abdurahman-al-rashed/libya-and-egyptian-turkish-confrontation

١١ س. مجدي و أ. يلكس، "يصرّح الرئيس المصري بأن مدينتي سرت الليبية هي خط أحمر"، The Associated Press، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠. on:apnews.com/article/849b1049742450459e04b4806f52a072

١٢ . باباستافريدس، "النزاعات البحرية اليونانية التركية: منظور من جانب القانون الدولي"، المؤسسة اليونانية للسياسة الأوروبية والخارجية (ELIAMEP)، ورقة السياسة رقم ٣٦، تموز/ يوليو ٢٠٢٠. www.eliamep.gr/wp-content/uploads/2020/07/Policy-paper-36-Papastavridis-final-10.07.pdf

١٣ بي بي سي، "أردوغان يدعو إلى مراجعة معاهدة الحدود في خلال زيارة الى اليونان"، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧. www.bbc.com/news/world-europe-42265260

١٤ د. بتلر، و ت. جومروكو، "تركيا توقع اتفاق الحدود البحرية مع ليبيا وسط خلاف حول التنقيب"، رويترز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. www.reuters.com/article/us-turkey-libya-idUSKBN1Y213I

١٥ ش. إرسين، "القضايا العالقة في شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه - وجهات نظر وسياسات تركيا"، الجمهورية التركية - وزارة الشؤون الخارجية، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٠. www.mfa.gov.tr/site_media/html/Outstanding-Issues-in-the-Eastern-Mediterranean-and-the-Aegean-Sea-Turkey-s-Views-and-Policies.pdf

وقد ذهبت أنقرة إلى أبعد من ذلك، ففي ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٠، نشرت الجريدة الرسمية الصادرة عن الحكومة التركية خريطة توضّح المربّعات البحرية التي تسعى وراءها شركة البترول التركية (TPAO) لأغراض الاستكشاف.^{١٦} وبحسب بيان صادر عن وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس في الأول من حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، تتجاهل الخريطة وجود الجزر اليونانية وتأثيرها على المناطق البحرية والتجاوزات في الجرف القاري اليوناني. وشدّد البيان على أن اليونان "مستعدة تمامًا للرد على هذا الاستفزاز أيضًا، فيما لو قررت تركيا المضي به في نهاية المطاف".^{١٧}

المنظور الإسرائيلي

تدهورت العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل وتركيا تدريجياً بمرور الوقت، لا سيما بعد أن شنت إسرائيل عملية الرصاص المصبوب ضد حماس في غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وحادثة "مافي مرمرة" في عام ٢٠١٠. ولم تتعاف العلاقات بين البلدين بشكل كامل، حتى بعد الاعتذار الذي قَدّمته إسرائيل لتركيا بوساطة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ وتطبيع العلاقات في عام ٢٠١٦ (مدفوع جزئياً بالتعاون في مجال الطاقة).^{١٨}

وتدهور الوضع مرة أخرى بعد عامين. ففي أيار/ مايو ٢٠١٨، استخدم الجيش الإسرائيلي الرصاص الحي وقتل أكثر من ٥٠ فلسطينياً في غزة احتجاجاً على قرار الولايات المتحدة نقل السفارة الأميركية إلى القدس. واتهم أردوغان إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية وطرد السفير الإسرائيلي من تركيا وسحب السفير التركي من تل أبيب. واتهم في وقت لاحق إسرائيل بالفصل العنصري. واعتبرت إسرائيل أن هذه السلسلة من التصريحات والإجراءات معادية للغاية.^{١٩} أدت العلاقات المتوترة مع تركيا إلى انخراط إسرائيل بشكل أعمق مع كل من قبرص واليونان خلال العقد الماضي وذلك على مستويات متعددة.^{٢٠} لكن يبدو أن إسرائيل تمتنع حتى الآن عن بذل أي جهد إضافي من شأنه أن يقوّض علاقاتها بشكل كلي مع أنقرة.

المنظور التركي

من وجهة النظر التركية، تدرك تركيا أن مصالحها الاستراتيجية الأساسية في المنطقة مهددة من جانب جيرانها وتشعر بالقلق من زيادة التنسيق في ما بينهم.

من أبرز المخاوف التي تعيشها أنقرة هي أنها محاصرة بحكم الأمر الواقع ضمن الحدود البحرية التي طالما حاربتها ورفضتها.^{٢١} وموضوع الخلاف هو تأثير الجزر على ترسيم الحدود البحرية. حيث أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تمنح الجزر التي ليست مجرد "صخور عاجزة عن استبقاء السكن البشري أو الحياة الاقتصادية الخاصة بها"^{٢٢}، الحق في إنشاء مناطق بحرية، على الرغم من أنها لا تُمنح دائماً حيزاً مطلقاً. واعتماداً على تفسير المادة، من شأن ذلك أن يحدّ بشكل كبير من نفوذ تركيا في مناطق معينة قبالة سواحلها. لذلك، فإن تركيا مصممة كل التصميم على الرد على ما تسميه "ادعاءات متطرفة" من جانب جيرانها في شرق البحر المتوسط وعلى سلسلة من حالات الأمر الواقع التي سادت على مدى العقد الماضي والتي ستؤثر في النهاية على نفوذها البحري في المنطقة إذا بقيت هذه المسائل عالقة. ونظراً لحساسية

١٦ ف. نيدوس، "تركيا تخطط للتقيب عن الهيدروكربون بالقرب من الجزر اليونانية"، إيكاثيميري، ١ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠. www.ekathimerini.com/253258/article/ekathimerini/news/turkey-planning-hydrocarbon-exploration-near-greek-islands

١٧ الجمهورية اليونانية، وزارة الشؤون الخارجية، "بيان صادر عن وزير الخارجية، نيكوس ديندياس، بشأن نشر الجريدة الرسمية التركية للطلبات المقدمة إلى الحكومة التركية لمنح تصاريح التقيب والاستغلال لشركة البترول التركية"، ١ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠. www.mfa.gr/en/current-affairs/top-story/statement-by-the-minister-of-foreign-affairs-nikos-dendias-on-the-publication-in-turkeys-government-gazette-of-applications-submitted-to-the-turkish-government-for-granting-of-exploration-and-exploitation-permits-to-the-turkish-petroleum-corporation.html

١٨ إفرون، مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية "شركة راند، Rand Corporation، ٢٠١٨.

www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR2400/RR2445/RAND_RR2445.pdf

١٩ ت. كارادينيز و ت. غومروكو، تركيا وإسرائيل تطردان مبعوثين بسبب العنف في غزة"، رويترز، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨. www.reuters.com/article/us-israel-usa-embassy-turkey-idUSKCN1IG1ZK

٢٠ س. إفرون، مرجع سابق، ص. ٣٤

٢١ ش. إريسييس، مرجع سابق.

٢٢ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، الجزء الثامن، المادة ١٢١. www.un.org/Depts/los/convention_agreements/texts/unclos/part8.htm

القضية بالنسبة لأنقرة، قد يكون من الخطأ الافتراض أن تركيا لن تتصرف على هذه الجبهة بالتصميم الذي اعتادت عليه. بالإضافة إلى هذه القضية الحيوية بالنسبة إلى تركيا، لدى أنقرة مصالح استراتيجية في قبرص وهي تطالب بمسؤوليتها التاريخية في حماية المجتمع القبرصي التركي في الجزيرة.^{٢٣} وعليه، تؤكد أن القبارصة اليونانيين والأتراك يشتركون في ملكية موارد الجزيرة. كما تعترض على الأنشطة الاستكشافية التي يتم الاضطلاع بها من جانب واحد قبالة سواحل قبرص من جانب ما تسميه "الإدارة القبرصية اليونانية" التي، وفقاً لأنقرة، ليست مختصة بتمثيل قبرص ككل.^{٢٤}

أخيراً، لا تريد تركيا أن يتم تهيمشها وإبعادها عن التطورات المستقبلية للطاقة في شرق البحر المتوسط. ففي النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت تُعتبر تركيا الطريق الأمثل من الناحية المنطقية لتصدير موارد الغاز المكتشفة حديثاً في شرق البحر المتوسط، ولا سيما الغاز الإسرائيلي، نظراً لسوقها الهائلة وموقعها الاستراتيجي. إلا أن العلاقات المتوترة مع إسرائيل والنزاع المستمر مع قبرص، حيث يجب أن يمر أي خط أنابيب ينقل الغاز الإسرائيلي إلى تركيا بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، عُلقت بحكم الأمر الواقع أي مشروع لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا وعبرها، قبل أن نبدأ بالنظر في جدوى الخيار بشكل صحيح.

لقد أظهرت تركيا تصميمها على دعم مصالحها. فقد ردت أنقرة على حالة الأمر الواقع بفرض أمر واقع خاص بها. وقد قامت بأنشطة استطلاعية واستكشافية قبالة السواحل القبرصية. وأثبتت قدرتها على التسبب في الإزعاج من خلال إحباط برنامج الحفر الخاص بشركة إيني في المربع ٣ في عام ٢٠١٨،^{٢٥} مما زاد من مخاطر تنفيذ أي نشاط حفر مستقبلي في المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية، ومن خلال التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن "ترسيم حدود الولايات القضائية البحرية"^{٢٦} مع ليبيا، وفتح ممر عبر شرق البحر الأبيض المتوسط وزيادة التعقيدات على مشروع مُفعم بالتحديات، وهو مشروع خط أنابيب إيستمد أو شرق البحر الأبيض المتوسط.

بغض النظر عن شرعية هذه الإجراءات، فرضت أنقرة نفسها، بحكم الأمر الواقع، كجهة فاعلة يُحسب لها حساب في التطورات المتعلقة بالغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من الاعتراض الواسع على سلسلة من الإجراءات التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط، لا تزال أوروبا والولايات المتحدة تنتظران إلى تركيا على أنها شريك ضروري. وهذا ما يفسر الطبيعة غير الرادعة للإجراءات المضادة الفعلية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة بحق أنقرة على الرغم من إدانة تصرفاتها.^{٢٧}

هذا الشعور بالنفوذ أعطى تركيا هامشاً مريحاً من المناورة لإرساء الأمر الواقع بهدف تعزيز موقفها في أي محادثات مستقبلية عندما يحين وقت الحوار. وتعمل تركيا دور المُفسد تحديداً لفرض نفسها كلاعب يستحيل استبعاده من التطورات في مجال الطاقة في المنطقة.^{٢٨} ولا يتمثل هدفها النهائي في إحباط تلك التطورات بل في الانضمام إليها - حيث تعتقد أنها في وضع أفضل للعمل كقناة للموارد البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.^{٢٩} - لكن وفقاً لقواعد مناسبة لها.

٢٣ ر. براينت، و. مهاتيا، "نظرة تركيا إلى قبرص منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم"، PRIO Cyprus Centre، التقرير ٢٠١٥/١ الصادر عن المركز. library.fes.de/pdf-files/bueros/zypern/13468.pdf

٢٤ الجمهورية التركية، وزارة الشؤون الخارجية، "الأنشطة الأحادية للقبارصة اليونانيين في شرق البحر الأبيض المتوسط"، السياسة الخارجية، القضايا الرئيسية. www.mfa.gov.tr/greek-cypriot_s-unilateral-activities-in-the-eastern-mediterranean.en.mfa

٢٥ م. كامباس، مرجع سابق.

٢٦ د. بتلر، و.ت. جومروكو، مرجع سابق.

٢٧ هـ. كارا أيدين، "تركيا تنتقد عقوبات الاتحاد الأوروبي بشأن التنقيب في شرق البحر الأبيض المتوسط"، وكالة الأناضول، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٢٨ <https://www.aa.com.tr/en/turkey/turkey-slams-eu-sanctions-over-emediterranean-drilling/1748463> عبد الرحمن صلاح، مقابلة مع المؤلف، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٠. السفير صلاح هو سفير جمهورية مصر العربية السابق لدى تركيا (٢٠١٠-٢٠١٣). قَدّم رؤيته بشأن هذه الورقة بصفته الشخصية، ولا تمثل آراؤه بالضرورة سياسة الحكومة المصرية.

٢٩ الجمهورية التركية، وزارة الشؤون الخارجية، سؤال/جواب رقم ١، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية، السيد هامي أكسوي، رداً على سؤال يتعلق بتوقيع اتفاقية مشروع حوض البحر الأبيض المتوسط، إيست ميد"، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

www.mfa.gov.tr/sc_-1_-eastmed-projesine-ili%C5%9Fkin-anlasmnin-imzalanmasi-hk-sc.en.mfa

في غضون ذلك، يبدو أن مختلف الجهات الفاعلة تسعى إلى تحسين موقعها في المفاوضات النهائية، عندما يحين وقت الحوار. فيعد استعراض القوة البحري في آب/ أغسطس ٢٠٢٠، لا بدّ من بذل جهود دبلوماسية جريئة من أجل المضيّ قدماً.

هذه النزاعات وغيرها من النزاعات والصراعات في المنطقة - الصراع في سوريا وحالة التوتر الدائمة على الحدود اللبنانية الإسرائيلية - تشكل تحديات إضافية لتحقيق الدخل من موارد الغاز البحرية في المنطقة.

III. نقل غاز شرق البحر المتوسط البحري في الأسواق

لقد كشف العقد الماضي عن مقدرات واحدة من الموارد في شرق البحر المتوسط، وكشف في الوقت نفسه عن التحديات التي يصطدم بها تحويل جزء من هذه المقدرات إلى سلع قابلة للاستغلال. وقد تمّ تطوير وتشغيل حقل " تمار " - أول حقل غاز كبير في إسرائيل تم اكتشافه في عام ٢٠٠٩ - بشكل سريع نتيجة وجود سوق محلية جاهزة لامتصاص الغاز بعد انقطاع الإمدادات المصرية^{٣٠}. على العكس من ذلك، لزم عقد من الزمن لاستخراج أول كمية من الغاز من حقل ليفيathan، أكبر حقل غاز إسرائيلي تم اكتشافه في عام ٢٠١٠، قامت قبرص بأول اكتشاف للغاز، في حقل أفروديت، منذ تسع سنوات. وعلى الرغم من اكتشاف حقلين إضافيين منذ ذلك الحين، كالبيسو وجلافكوس، فإن البلاد لم تستغل ثروتها البحرية حتى الآن.

باستثناء مصر، لم تتمكن البلدان التي تمتلك الموارد المكتشفة حديثاً من تحقيق الاستقلال الذاتي الذي تحتاجه لاستغلال هذه الموارد وتصديرها بالكامل، وذلك بسبب طبيعة هذه الاكتشافات في المياه العميقة، وحجم الأسواق المحلية ومحدودية البنية التحتية. وقد زادت التوترات الجيوسياسية من هذه التحديات. بالإضافة إلى ذلك، وعلى المستوى المحلي، أدت إدارة القطاع في بعض الأحيان إلى نتائج غير مقصودة زادت من تعقيد عملية تحقيق الدخل. على سبيل المثال، لم تؤدّ العقبات التنظيمية التي تواجهها إسرائيل إلى تأخير عملية تطوير حقل ليفيathan فحسب^{٣١}، بل ساهمت أيضاً في ثني المستثمرين وتخفيفهم. ولو استحوذت شركة Woodside Petroleum الأسترالية على حصة ٢٥٪ من حقل ليفيathan في عام ٢٠١٤ كما كان المخطط في البداية^{٣٢}، لتجنّب إسرائيل على الأرجح معركة مكافحة الاحتكار التي اندلعت وشلت قطاع الغاز الإسرائيلي على مدى السنوات التالية.

مع تزايد المنافسة في أسواق الغاز، قد تنشأ الحاجة إلى نهج تعاوني يخلق أوجه تآزر بين مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين التكامل الإقليمي.

مع تزايد المنافسة في أسواق الغاز، قد تنشأ الحاجة إلى نهج تعاوني يخلق أوجه تآزر بين مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين التكامل الإقليمي لإتاحة فرصة جعل هذه الموارد تنافسية. يوفّر المنتدى منصة لتتسيق هذه الجهود.

على الرغم من التحديات الخاصة بها، ظهرت مصر كخيار طبيعي لاستثمار موارد الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط نظراً لموقعها المركزي وسوقها الكبير وبنيتها التحتية القائمة وسلسلة الإصلاحات^{٣٣} التي عادت لتحدي الاهتمام بقطاع الغاز المصري وأضت في النهاية إلى اكتشافات كبرى

في البداية، كانت الشركات العاملة في المنطقة والحكومات أيضاً تنظر باهتمام إلى مصر نظراً لسوقها الكبير، لكن اكتشاف حقل "ظهر" العملاق وظهور سلسلة من حقول الغاز الأخرى سمح للبلاد بتحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول نهاية ٢٠١٨^{٣٤}. ومع تضيق آفاق إمداد السوق المصرية على المدى القصير إلى المتوسط، تحوّل الاهتمام إلى البنية التحتية الكبيرة لتصدير الغاز في مصر. في الواقع، الأفاق المعقّدة لتحقيق الدخل من موارد الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى

٣٠ بي بي سي، "مصر تلغي صفقة توريد الغاز لإسرائيل"، ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

www.bbc.com/news/world-middle-east-17808954

٣١ رويترز، "حقل غاز ليفيathan الإسرائيلي يبدأ الإنتاج - شركات"، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

www.reuters.com/article/israel-natgas-leviathan-idUSL8N2950IA

٣٢ هندرسون، "تحدي غاز ليفيathan الإسرائيلي وعواقب الفشل"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تنبيه سياسي، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥.

www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israels-leviathan-gas-challenge-and-the-consequences-of-failure

٣٣ ش. فورستر، "وودسايد توافق على صفقة جديدة للاستحواذ على ٢٥٪ من حقل غاز ليفيathan الإسرائيلي"، S&P Global Platts، ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤.

www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/020714-woodside-agrees-new-deal-to-take-25-of-israels-leviathan-gas-field

٣٤ م. أوكي، "مصر - عودة إلى سوق غاز متوازن؟"، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، الورقة NG 131، حزيران/ يونيو ٢٠١٨.

www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2018/06/Egypt-a-return-to-a-balanced-gas-market-NG-131.pdf

٣٥ مصر اليوم، "الوزارة: مصر تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغاز الطبيعي"، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨. www.egypttoday.com/Article/3/62547/Ministry-Egypt-achieves-self-sufficiency-in-natural-gas-production

العلاقات المتوترة بين أنقرة وجيرانها التي أدت إلى تعقيد آفاق العبور عبر تركيا، وجهت انتباه أصحاب المصلحة إلى مصر، ليس فقط بصفتها وجهة لصادرات الغاز بل أيضًا باعتبارها طريق عبور. بطريقة ما، أدى الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة للتصدير في المنطقة إلى منافسة ضمنية بين تركيا ومصر لتكونا طريق عبور لموارد المنطقة.

وإذ ساهمت التطورات التي حصلت في عام ٢٠١٥، ولا سيما اكتشاف حقل غاز "ظهر"، في إعطاء دفع كبير، وضعت وزارة البترول المصرية مشروعاً تحديثياً طموحاً لقطاع النفط والغاز في عام ٢٠١٦، ويرسم هذا المشروع، من بين أمور أخرى، مساراً لتحويل مصر تدريجياً إلى المركز الإقليمي للطاقة. وبعد اكتشاف حقل "ظهر"، ذكرت شركة إيني الإيطالية إمكانية إنشاء مركز "يهدف إلى جعل مرافق النقل والتصدير المصرية متاحة أيضًا للاكتشافات القريبة"^{٣٦} ويجمع بين "موارد مصر وقبرص وإسرائيل وفي وقت لاحق لليبيا"^{٣٧}، بشرط أن تكون دول المنطقة "قادرة على تحديد استراتيجيات مشتركة"^{٣٨}. أصبح موضوع تحويل مصر إلى مركز للطاقة (لم يتم تحديد طبيعته بعد) موضوعاً متداولاً باستمرار. وفيما تبقى الأفاق غير مؤكدة عند هذه المرحلة، فإن مراهنة مصر على تحويل البلد إلى مركز إقليمي للطاقة، لقيت دعماً أولاً من الشركاء الدوليين، بينها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.^{٣٩}

في مصر، جذبت محطات الغاز الطبيعي المسيل في حقل إدكو ودمياط اللذين

وتشمل البنية التحتية الضخمة المعنية التي تسمح لمصر باستلام كميات من الغاز الطبيعي وتوزيعها وتصديرها، محطات لتسييل الغاز (إدكو ودمياط)، ووحدة عائمة للتخزين وإعادة تحويل الغاز، وخط أنابيب عابرين للحدود^{٤٠} وشبكة نقل محلية.

تبلغ طاقتهم الإجمالية ١٢,٢ مليون طن سنوياً، انتباه الدول المجاورة ومشغلي حقول الغاز المجاورة باعتبارهما الخيار الوحيد متاح حالياً لنقل كميات من الغاز إلى خارج المنطقة، على الرغم من التحديات الاقتصادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أعلنت شركتنا نوبل إنرجي ودبليك، وهما الشريكان الرئيسيان في حقل ليفيathan وتمار الإسرائيلي، عن عقد صفقة مع تكتل الشركة القابضة المصرية دولفينوس لبيع ٨٥,٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من كلا الحقول على مدى ١٥ عامًا بقيمة تقديرية تبلغ ١٩,٥ مليار دولار أميركي ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠،^{٤١} حيث سيكون جزء من الغاز موجهاً للسوق المحلية فيما يتم تسييل وإعادة تصدير الجزء الآخر. وكانت شركة نوبل إنرجي، وهي المشغل المنتهية ولايته في حقل الغاز القبرصي أفروديت، تدرس أيضًا خيار بناء خط أنابيب يربط أفروديت بمصر لإجراء عمليات التسييل في حقل إدكو بحلول عام ٢٠٢٥.

شروط السوق على المستوى العالمي

لكن أسعار الغاز الطبيعي المسيل العالمية تضع هذه الصفقات على المحك بالفعل. ففي آذار/مارس ٢٠٢٠، أوقفت مصر صادرات الغاز الطبيعي المسيل من حقل إدكو لعدة أشهر بسبب انخفاض الأسعار، حيث لم تكن القاهرة مستعدة لبيع الغاز بأقل من ٥ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.^{٤٢} وبالفعل، في العام الماضي، انخفضت صادرات إدكو بشكل حاد بين آب/

٣٦. ن. كويكوف، "التحديث كاستراتيجية جديدة"، شركة النفط والغاز المصرية، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. egyptoil-gas.com/features/modernization-as-a-new-strategy-speaking-with-egypt-oil-gas-his-excellency-eng-tarek-el-molla-introduces-egypts-oil-and-gas-sector-modernization-program
٣٧. شركة إيني ENI، "الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يلتقي الرئيس التنفيذي لشركة إيني، كلاوديو ديسكالزي"، بيان صحفي، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.
٣٨. س. جوكيس، و. أو. فوكمانوفيك، "تخطط شركة إيني للاحتفاظ بمفاتيح صادرات غاز شرق المتوسط"، رويترز، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. www.reuters.com/article/eni-mediterranean-gas/eni-plans-to-hold-the-keys-for-east-mediterranean-gas-exports-idUSL5N11H18020150915
٣٩. إيني، "كلاوديو ديسكالزي، الرئيس التنفيذي لشركة إيني في معرض الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للطاقة"، بيان صحفي، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.
٤٠. س. سيديريس، "البنك الدولي مستعد لتمويل مشاريع الطاقة في مصر"، IBNA، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٩. balkaneu.com/the-world-bank-is-ready-to-finance-egypts-energy-projects
٤١. إن خطي الأنابيب هما خط أنابيب الغاز العربي البالغ ١٠ مليارات متر مكعب (bcm) الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ولبنان وربما تركيا، وخط أنابيب العريش - عسقلان الذي يربط مصر بإسرائيل والذي يبلغ ٧ مليارات متر مكعب سنوياً.
٤٢. م. سمير، "سترتفع صادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر إلى ٨٥,٣ مليار متر مكعب خلال ١٥ عامًا"، Daily News Egypt، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.
٤٣. بيتر ستيفنسون، مقابلة مع المؤلف، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٠. ستيفنسون هو محلل متوسطي في المسح الاقتصادي للشرق الأوسط Middle East Economic Survey (MEES)

أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ بسبب انخفاض الأسعار.^{٤٤} ولإبراز التحديات التي تواجه أسواق الغاز حالياً، لا بد من الإشارة إلى أن مصر أجبرت المنتجين في الخارج على وضع سقف لإنتاجهم وتقييده في وقت سابق من هذا العام، وأجلت الخطط الأيلة إلى إعادة تشغيل محطة دمياط للغاز الطبيعي المسيل.^{٤٥} وقد تبين لاحقاً أن صفقة استيراد الغاز من إسرائيل تضمنت بنداً يسمح للمشتري بتخفيض الكميات المستوردة بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة إذا كان سعر الخام أقل من متوسط ٥٠ دولاراً للبرميل على مدار العام.^{٤٦} كانت خطط استيراد الغاز من حقل أفروديت بحلول منتصف عام ٢٠٢٠ محاطة بالشكوك منذ البداية.^{٤٧} ففي حزيران/ يونيو، أشارت شركة نوبل إنرجي التي كانت تعاني بالفعل من ضغوط مالية، إلى نيتها في "إعادة تشكيل" جدول أعمالها في قبرص بسبب جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار السلع الأساسية.^{٤٨} وفي ٢٠ تموز/ يوليو، أعلنت شركة شيفرون عن اتفاق للاستحواذ على الشركة التي تتخذ من تكساس مقراً لها، وتم الانتهاء من الاستحواذ في تشرين الأول/ أكتوبر.^{٤٩} ولو افترضنا أن شركة شيفرون تحتفظ بأصول شركة نوبل إنرجي في قبرص وإسرائيل، فقد تعاود الشركة الأميركية النظر في جوانب معينة من خطة تطوير حقل أفروديت والمرحلة الثانية من تطوير حقل ليفيثان

كانت أسواق الغاز تعاني فعلاً من الضغط قبل أن تعصف أزمة فيروس كورونا بهذه الصناعة. فالعرض المفرط - مع ظهور سلسلة من مشاريع الغاز الطبيعي المسيل - مضافاً إلى ضعف الطلب ساهما في الحد من الأسعار. وكانت الصناعة تستعد لسلسلة من المشاريع الجديدة التي تهدد موجات إضافية من الإمدادات في خلال السنوات القادمة.

لقد أدت أزمة فيروس كورونا إلى تفاقم الاختلال بين العرض والطلب على المدى القصير. ومن المقرر أن ينخفض استهلاك الغاز في خلال عام ٢٠٢٠ بنحو ٤ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٩، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية.^{٥٠} غير أنه يستحيل الآن قياس التأثير الكامل للأزمة على الصناعة. وقد أرجأت الجائحة أيضاً عدداً من مشاريع الغاز الطبيعي المسيل حيث أعادت الشركات النظر في الإنفاق، وازداد التمويل صعوبة وتم تعليق مشاريع قيد الإنشاء. وفيما يصعب التنبؤ بموعد تلاشي تأثير الأزمة، من منظور الصناعة، ستكون التوقعات على المدى المتوسط إلى الطويل أكثر إيجابية مع حصول نمو مستدام في الطلب العالمي على الغاز بينما ستخفت كميات الغاز الطبيعي المسيل في الأسواق نتيجة تباطؤ الاستثمارات بسبب الأزمة وتأجيل أو حتى إلغاء المشاريع. وقد تعود أسواق الغاز إلى حالة أفضل بعد الأزمة.

لكن بما أن الإمدادات ستنقى وفيرة بالرغم من كل شيء، ستحافظ أسواق الغاز الطبيعي المسيل على تنافسيتها، مما يؤدي إلى استمرار الضغط على المنتجين الجدد ذوي التكلفة العالية ولن يبقى لديهم هامش كبير.

الأسواق المحلية والإقليمية

تواجه موارد الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط تحديات تجارية كبيرة. فقد تم التحقق في عدد من طرق التصدير خارج الجوار المباشر - سواء في شكل الغاز الطبيعي المسيل أو عبر خطوط الأنابيب - ولكن "أياً منها لم يكن مجدياً اقتصادياً" في هذه المرحلة و "من المرجح أن تبقى غير تنافسية" نظراً للأسعار السائدة في أسواق التصدير.^{٥١}

٤٤ Enterprise، "انخفاض صادرات Idku natgas بنسبة ٨٠٪ منذ آب/ أغسطس - المصدر"، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩،

٤٥ س. إليوت، "فشل صفقة إعادة تشغيل مصنع دمياط للغاز الطبيعي المسيل في مصر"، S&P Global Platts، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/042420-deal-to-restart-egypts-damietta-Ing-plant-falls-through

٤٦ ب. ستيفنسون، "مصر توقف صادرات الغاز الطبيعي المسيل فيما تتحمل شركتنا إيني وشل العبء الأكبر من فائض الغاز"، المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

www.mees.com/2020/4/10/oil-gas/egypt-halts-Ing-exports-as-eni-shell-bear-the-brunt-of-gas-surplus/f1f6f100-7b33-11ea-98a1-d7a0ef9df7e1

٤٧ ك. إيليناس، "نظرة فائمة: ينتقل حقل أفروديت نحو الاستغلال" CyprusMail، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، cyprus-mail.com/2019/11/17/gloomy-outlook-aphrodite-moves-to-exploitation

٤٨ إ. هازو، "شركة نوبل تلتج عن حصول تأخير في خطط حقل غاز أفروديت"، CyprusMail، ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠،

cyprus-mail.com/2020/06/16/noble-hints-at-delay-in-plans-for-aphrodite-gas-field

٤٩ شيفرون، "شيفرون تستكمل اكتساب شركة الطاقة نوبل Noble Energy"، بيان صحفي، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠،

www.chevron.com/stories/chevron-completes-acquisition-of-noble-energy

٥٠ وكالة الطاقة الدولية، "غاز ٢٠٢٠"، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، www.iea.org/reports/gas-2020

٥١ أميرة المازني، مقابلة مع المؤلفة، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠. المازني خبيرة مستقلة في مجال الغاز الطبيعي المسيل والغاز، والناشطة السابقة لرئيس مجلس إدارة EGAS للشؤون التنظيمية ورئيسة فريق استراتيجية محور النفط والغاز، وهو البرنامج السادس للنفط والغاز في مشروع تحديث قطاع الغاز في مصر.

تعتمد مشاريع التصدير قبل كل شيء على الجدوى الاقتصادية. ففي شرق البحر الأبيض المتوسط، غالبًا ما يؤدي ارتفاع أسعار الغاز نسبيًا عند رأس البئر إلى الحؤول دون ذلك. في ضوء ما سبق، ما هي إذاً الأسواق حيث يمكن لموارد الغاز هذه أن تكون تنافسية؟

من الناحية التقنية، تمثل الأسواق المحلية والإقليمية الواجهة المنطقية لموارد الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط. هذه هي الأسواق الأولية القادرة على تحويل الكثير من هذه الموارد خارج مصر إلى سلع قابلة للاستغلال. قد يكون من المؤسف التغاضي عن الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي في المنطقة، لكن التحديات كبيرة للتوصل إلى حل إقليمي، بما فيها التوترات الجيوسياسية التي قد يصعب التغلب عليها (انظر أعلاه، الجزء الثاني).

يلقي اختيار الحل الإقليمي الضوء على مسألتين محوريّتين: (١) أهمية تحسين عملية توصيل البنية التحتية للغاز داخل المنطقة (٢) اتباع سياسات على المستوى الوطني لتشجيع نمو الطلب والاستمرار في توسيع حصة الغاز الطبيعي في خليط الطاقة. هنا أيضًا، يشكل المنتدى منصة قيمة لتنسيق هذه الجهود.

استهلكت الأسواق الأقرب - مصر وإسرائيل والأردن^{٥٢} وتركيا - أكثر من ١١٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٩^{٥٣}. وتخطط الأسواق القبرصية^{٥٤} واللبنانية^{٥٥} الصغيرة للبدء باستيراد الغاز الطبيعي خلال السنوات القليلة المقبلة، بينما يُتوقع أن يتعافى الطلب في سوريا مع إعادة الإعمار بعد الحرب التي مرّقتها. ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الغاز بوتيرة قوية مع وجود خطط لزيادة حصة الغاز الطبيعي في خليط توليد الطاقة في جميع أنحاء المنطقة، فيما يُتوقع أن ينمو أيضًا استخدام الغاز الصناعي والسكني والنقل، ولو بوتيرة أكثر تواضعًا.

ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب على الكهرباء ثلاث مرات في المنطقة على مدار الثلاثين سنة القادمة، مدفوعًا بنمو سكاني مرتفع. هذه فرصة بحدّ ذاتها لموارد الغاز الطبيعي في المنطقة

توجد فرصة حقيقية لتوليد الطاقة، ليس لأنه يمكن استخدام الغاز "لاستبدال واردات النفط والفحم وتشجيع توليد الطاقة الجديدة من جانب القطاع الخاص"^{٥٦} وحسب، بل أيضًا بسبب "الإهمال في تطوير وصيانة البنية التحتية الأساسية في العديد من بلدان المنطقة خلال عقود من الصراع"^{٥٧}. كما تنقص إمدادات الطاقة الموثوقة التي كانت "مصدرًا رئيسيًا للاستياء بين السكان"^{٥٨}. "ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب على الكهرباء ثلاث مرات في المنطقة على مدار الثلاثين سنة القادمة، مدفوعًا بنمو سكاني مرتفع"^{٥٩}. هذه فرصة بحدّ ذاتها لموارد الغاز الطبيعي في المنطقة. وإذا تم استبعاد قيام شبكة إقليمية شاملة النطاق بسبب الصراعات السياسية، يمكن توفير الطاقة من محطات جديدة ومحدّثة في البلدان فرادًا، وربما يتم تنسيقها من خلال مركز محوري^{٦٠}.

إن أكبر دولتين مستهلكتين للغاز الطبيعي في الجوار المباشر هما تركيا ومصر تليهما إسرائيل^{٦١}. حيث تعتمد مصر وإسرائيل إلى حد كبير على الغاز المنتج محليًا. أما بالنسبة إلى ميزان العرض والطلب في مصر، فالصورة "ضبابية بعض الشيء"^{٦٢}. فمن ناحية، تواجه مصر معدلات انخفاض عالية في الحقول المنتجة مقابل تزايد عدد السكان، لكن القاهرة تتطلع أيضًا إلى المساحات البكر الحدودية في غرب البحر المتوسط للتعويض عن التراجع في حقولها^{٦٣}. ومن المتوقع أن تتجاوز الإمدادات الطلب المحلي حتى منتصف عام ٢٠٢٠ ما لم يبدأ الإنتاج في اكتشافات إضافية^{٦٤}.

- ٥٢ س. إليوت، "المشرعون الأردنيون يقرّون مشروع قانون لحظر واردات الغاز الإسرائيلية: التقارير" S&P Global Platts، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.
- www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/012020-jordans-lawmakers-approve-draft-law-to-ban-israeli-gas-imports-reports
- ٥٣ شركة BP، "المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية ٢٠٢٠"، الطبعة ٦٩، ٢٠٢٠، ص. ٣٦.
- www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2020-full-report.pdf
- ٥٤ ج. ليكس، "قبرص تدخل عصر الغاز الطبيعي المسيل مع مشروع FSRU الراند في منطقة فاسيليكوس" S&P Global Platts، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٢٠.
- www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/071020-cyprus-enters-Ing-era-with-fsru-groundbreaking-at-vassilikos
- ٥٥ صحيفة ديلي ستار، "لبنان يفتح العطاءات لمحطات الغاز الطبيعي المسيل"، ٣ تموز/يوليو ٢٠١٩.
- www.dailystar.com.lb/Business/Local/2019/Jul-03/486638-lebanon-opens-bids-for-Ing-terminals.ashx
- ٥٦ أميرة المازني، مقابلة مع المؤلفة، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.
- ٥٧ المرجع نفسه.
- ٥٨ المرجع نفسه.
- ٥٩ المرجع نفسه.
- ٦٠ المرجع نفسه.
- ٦١ شركة BP، مرجع سابق.
- ٦٢ بيتر ستيفنسون، مقابلة مع المؤلف، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٠.
- ٦٣ المرجع نفسه.
- ٦٤ أميرة المازني، مقابلة مع المؤلفة، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.

هذا يعطي السوق التركية - التي تستورد الجزء الأكبر من استهلاكها من الغاز الطبيعي - حجماً تقنياً في المنطقة، لاسيما أن العقود التي تبلغ حوالي ٤٥ مليار متر مكعب سنوياً ستنتهي بحلول عام ٢٠٢٦^{٦٥}. في ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، أعلنت تركيا عن اكتشاف حقل تونا -٦٦ في البحر الأسود مع مقدرات محتملة تبلغ ٣٢٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي (عُدلت التقديرات لاحقاً لتصل إلى ٤٠٥ مليار متر مكعب)^{٦٧}. ليس واضحاً في هذه المرحلة ما إذا كانت هذه التقديرات تتعلق بالموارد القابلة للاسترداد، ولكن إذا وعندما يبدأ الإنتاج، قد تحل محل جزء من واردات الغاز. يبقى حجم هذا الجزء غير واضح، وعلى الرغم من أنه لا يكفي لتلبية الاحتياجات المحلية، فإن الاكتشاف يزيد من فرص توفير المزيد في المستقبل. في غضون ذلك، يبقى من الصعب تجاهل السوق التركية بالنسبة لمنتجي الغاز في شرق البحر المتوسط الذين يواجهون تحديات حقيقية في إيجاد أسواق يكون الغاز الخاص بهم تنافسياً^{٦٨}. إلا أن من الصعب أيضاً تجاهل التوترات الجيوسياسية التي تقف في الطريق.

الأسواق خارج الدول المجاورة

بالنسبة للأسواق الأبعد، يواجه خط الأنابيب إلى أوروبا عقبات اقتصادية وجيوسياسية كبيرة، مما يجعل من الغاز الطبيعي المسيل أحد التطلعات الأكثر منطقية ولو أنه طموح جداً. غير أن تصدير كميات كبيرة من الغاز المسيل في المستقبل سيتطلب جهوداً جادة تبذلها الشركات والحكومات في المنطقة لجعل غاز شرق البحر المتوسط قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية.

بالنسبة للأسواق الأبعد،
يواجه خط الأنابيب إلى
أوروبا عقبات اقتصادية
وجيوسياسية كبيرة، مما
يجعل من الغاز الطبيعي
المسيل أحد التطلعات
الأكثر منطقية ولو أنه
طموح جداً.

لعل المفتاح الأبرز بالنسبة إلى الشركات هو إبقاء تكاليف الاستخراج منخفضة قدر الإمكان وإيجاد أرضية مشتركة مع الشركات الأخرى - والمنافسين المحتملين - لخلق تآزر عبر عمليات تطوير وتنمية مشتركة، إلا إذا ظهرت جهة فاعلة في المنطقة تتمتع بحصص كبيرة من موجودات الغاز الطبيعي والبنية التحتية. وفقاً للدراسة التي أعدتها شركة GaffneyCline للبنك الدولي، لا بد من أن تتراوح الأسعار عند رأس البئر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بين ١,٥٠ دولاراً و٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية فتصبح التكاليف في الأسواق الخاصة بالمستخدم النهائي قادرة على المنافسة⁶⁸. هذا هدف طموح بالنظر إلى الأسعار عند رأس البئر في معظم حقول الغاز في المياه العميقة في المنطقة. حتى الآن، على الورق، تبقى محطات الغاز الطبيعي المسيل في مصر الطريقة الأقل تعقيداً لوصول الغاز البحري الخاص بالمنطقة إلى الأسواق العالمية، حيث تعرفات التسيل حالياً هي في حدود ١,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية⁶⁹. تتمتع هذه المحطات بميزة أساسية وهي أنها مبنية وجاهزة للتصدير⁷⁰.

يبدو أن توسيع قدرة التسيل في المنطقة هو هدف طموح في هذه المرحلة. وإذا كان من مبرر لذلك، سيكون توسيع قدرة مصانع الغاز الطبيعي المسيل في مصر الخيار الأقل تكلفة في المستقبل. وتم اقتراح خيارات أخرى، مثل إنشاء مصنع للغاز الطبيعي المسيل في قبرص أو، كما اقترح مؤخراً، في البحر الأحمر^{٧١} (على الرغم من أن هذا يثير مسألة الاعتماد المفرط على طريق عبور واحد عبر مصر)، والحل الآخر هو الغاز الطبيعي المسيل العائم الذي وجد فيه المشغل السابق لشركة ليفثاين خياراً للمرحلة الثانية من تطوير حقل الغاز على الرغم من التحديات.

٦٥ د. أو بيرن، "السلع ٢٠٢٠: سوق الغاز التركي الواعد بمزيد من التغييرات في ٢٠٢٠"، S&P Global Platts، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/123119-commodities-2020-turkish-gas-market-promising-further-changes-in-2020

٦٦ الشركة التركية للنفط "اكتشفت الشركة التركية للنفط TPAO حقل غاز ضخماً في عرض غرب البحر الأسود، أول اكتشاف للغاز على الإطلاق في المياه العميقة التركية"، بيان صحفي، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٢٠.

www.tpao.gov.tr/file/2008/tuna-discovery-press-release-3435f3fe76919966.pdf

٦٧ الشركة التركية للنفط، "قامت الشركة لتركيا للنفط TPAO باكتشاف ثامن في القسم السفلي من بئر Tuna-1 مضيئة ٨٥ مليار متر مكعب آخر (TCF 3) من الغاز الخالي من الدهون إلى Sakarya Find في غرب البحر الأسود"، بيان صحفي، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

www.tpao.gov.tr/file/2010/press-release-tuna-1-discovery-17-10-2020-3825f8b0ef03ee93.pdf

٦٨ ريان بيريرا، مقابلة مع المؤلف، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٢٠.

٦٩ ب. رمزي، "تتوقع شركة أنيكوروب المزيد من المشاكل بالنسبة إلى الغاز الطبيعي المسيل المصري والجزائري"، مجلة Petroleum Economist، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

admin.petroleum-economist.com/articles/midstream-downstream/Ing/2020/apicorp-sees-more-woes-for-egyptian-and-algerian-Ing

٧٠ بيتر ستيفسون، مقابلة مع المؤلف، ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٢٠.

٧١ أ. بركات، "إسرائيل ومصر تدرسان مصنع سيناء للغاز الطبيعي المسيل في إطار الصادرات الآسيوية"، Globes، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٩.

en.globes.co.il/en/article-israel-egypt-mulling-sinai-Ing-plant-for-asian-exports-1001295220

في ظل هذه الخلفية، قد يؤدي دخول شيفرون كجهة فاعلة رئيسية في شرق البحر الأبيض المتوسط - بشرط عدم التنازل عن أصولها في المنطقة - إلى إعطاء مزيد من الزخم لمشاريع تحقيق الدخل في المنطقة من خلال نهج جريء للمخاطرة وقدرة أكبر على نشر وتأمين رأس المال مقارنةً بالشركة التي يتواجد مقرها في تكساس.

بالنسبة إلى الحكومات، لا بدّ من بذل مجموعة واسعة من الجهود، بدءاً من اقتراح أطر مالية تنافسية وصولاً إلى تحرير الأسواق وفتح المجال للوصول إلى البنية التحتية ذات الصلة، وتشجيع التعاون الإقليمي وإقامة التناغم بين السياسات والأطر التنظيمية.

سواء بالنسبة إلى الحكومات أو الشركات، يوفّر المنتدى منصةً لتنسيق هذه الجهود بالتحديد. وكما ورد في إعلان القاهرة لعام ٢٠١٩، يهدف المنتدى إلى السعي وراء إنشاء سوق غاز إقليمية، وتحسين تنمية الموارد، وتشجيع الاستخدام الفعال للبنية التحتية الحالية والمستقبلية، وتعزيز التعاون، بما في ذلك على مستوى السياسات.

بطبيعة الحال، تقع مصر في قلب هذه التركيبة. لكن تحويل الرؤية إلى واقع يفرض على القاهرة متابعة الإصلاحات في القطاع، بما في ذلك تحرير سوق الغاز وإعادة النظر في مخططات التسعير لتشجيع استيراد الغاز الطبيعي من حقول الغاز القريبة وإعادة تصديره داخل المنطقة وخارجها عبر بنيتها التحتية الكبيرة الخاصة بالغاز.

هذه المهام شاقة. وإذا سارت الأمور على ما يرام، قد تكون النتيجة النهائية إطلاق العنان لثروات الغاز البحرية في المنطقة من خلال تحسين قدرتها التنافسية.

وفي حال أخذت سلسلة الأحداث هذه مجراها وسهّلت استغلال الموارد البحرية، فقد تحدّ من تأثير "إستراتيجية المُفسد" التي تعتمد على تركيا، إذ سيحين وقت الحوار عندما تدرك جميع الأطراف أن لديها ما تخسره وأيضاً ما تكسبه. لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الموارد وضمان مناخ صحي للمستثمرين، لا ينبغي تهميش أي طرف. وقد تمنح التآجيلات الناتجة عن فيروس كورونا في المنطقة فترة استراحة لأصحاب المصلحة وتكون فرصة لإطلاق الجهود الدبلوماسية من أجل نزع فتيل التوترات.

١٧. تفعيل المنتدى

كما اتضح مؤخرًا من تأجيل سلسلة من عمليات الحفر في المنطقة وجولة التراخيص في لبنان⁷²، فإن البيئة الحالية حيث الأسعار منخفضة تجعل مقدرات الغاز في المياه العميقة في شرق البحر الأبيض المتوسط أقل جاذبية للمستثمرين الحريصين على التحكم بنفقاتهم التشغيلية. لكن أسواق الغاز، مثل أسواق النفط، دورية. وعادةً ما يلي الانخفاض في ميزانيات الاستكشاف والتباطؤ في استثمارات المشاريع نمو الإمدادات بشكل أبطأ من المتوقع، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى.

هذا لا يعني أنه يكفي أن تبقى دول شرق البحر الأبيض المتوسط خارج الدورة. فالتحسن في ظروف السوق العالمية لن يعكس تلقائيًا وبشكل إيجابي على إمكانات المنطقة. وستبقى أسواق الغاز الطبيعي المسيل تنافسية للغاية بسبب وفرة الإمدادات، وبالتالي سيستمر الضغط على المنتجين ذوي التكلفة العالية. تواجه القدرة التنافسية لموارد الغاز في المياه العميقة في شرق البحر الأبيض المتوسط بطبيعتها تحديات، وتُعوقها الأسواق المحلية الصغيرة في بعض الحالات، وعدم كفاية البنية التحتية لجلب هذا الغاز إلى العملاء، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية؛ وعلى المستوى الوطني توجد بعض أوجه القصور في الأطر التنظيمية. هذه هي المعايير التي تؤثر سلباً على القدرة التنافسية لهذه الموارد البحرية.

بعض هذه المعايير خارجة عن سيطرة الإنسان. وللتخفيف من التحديات الكامنة المرتبطة بتطوير موارد الغاز في المياه العميقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، يجب معالجة المعايير الأخرى - البنية التحتية غير الكافية، وأوجه القصور في الأطر التنظيمية، والتوترات الجيوسياسية - للحصول على فرصة لجعل هذه الموارد تنافسية. وهذا يستلزم نهجًا إقليميًا تعاونيًا موجهاً نحو الاستفادة من البنية التحتية الحالية، وخلق أوجه التآزر لخفض التكاليف الأولية، ومراجعة جوانب معينة من الأطر التنظيمية للمساعدة في جعل الصادرات قابلة للحياة. هذه قائمة عمل معقدة نتاجها غير مضمونة. ويوفر المنتدى منصة لمعالجة هذه القيود وتنسيق الجهود وصياغة الحلول المحتملة. وعليه، هذه خطوة أولى مشجعة لكن لا بد من توسيع نطاقها في نهاية المطاف، ولعلّ الحل الأمثل هو توسيعها لتشمل الجهات الإقليمية الأخرى الفاعلة لتستغل إمكاناتها بالكامل.

في هذه المرحلة، من السابق لأوانه توقع كيفية تطور المنتدى أو ما إذا كان سيتمكن من تنفيذ مهمته وفرض نفسه كجهة فاعلة وفعالة قادرة على تسهيل تسهيل موارد المنطقة. ومن منظور جيوسياسي، قد لا يؤدي ترك عدد من البلدان خارج المعادلة بالضرورة إلى عواقب غير مرغوب فيها. لكن هذا لا يخلو من المخاطر. وقد يشجع تلك البلدان التي تشعر بأنها مستبعدة على الانضمام إلى الجهود وتنسيق سياساتها. ويمكن للمنطقة الاستغناء عن الاصطفافات والتحالفات المضادة التي قد تتسبب بتضخيم الاتجاهات الحالية وخلق احتكاكات إضافية يمكن أن تستغلها وتغذيها جهات خارجية. وبالنسبة إلى مصر تحديدًا، قد يؤثر تطور العلاقات بين تركيا وجيرانها أيضًا على المنتدى. وعلى الرغم من أنّ استقرار علاقات أنقرة مع جيرانها بعد دفعة دبلوماسية نحو الأمام قد يبدو غير قابل للتحقيق في هذه المرحلة، فهو ليس مستحيلًا. وفي هذه الحالة، قد يجد جيران مصر أن تصدير جزء من إنتاجهم إلى تركيا قد يكون أيضًا خيارًا جذابًا. وقد يشكل هذا تحديًا بالنسبة إلى مصر والقيمة المضافة للمنتدى في الاستفادة من البنية التحتية الحالية في مصر لتسهيل تطوير موارد الغاز البحرية في المنطقة. يجب على مصر والمنتدى استباق هذا السيناريو ولو أنه يبدو غير مرجح، وإظهار قدر كافٍ من الإبداع والمرونة ليبقى ذات صلة.

من منظور الحوكمة، سيستفيد المنتدى أكثر لو قام بالترويج لمجموعة من المعايير الدولية لتعظيم الفوائد المستمدة من استغلال الموارد الطبيعية. كما من شأن العمل على الحد من الفساد ومن التدفقات المالية غير المشروعة والتأكد من امتثال المشاريع للمعايير البيئية والاجتماعية والصحية، المساهمة في ضمان توفير بيئة صحية للدول والمستثمرين والمواطنين. يجب أن يكون منتدى غاز شرق المتوسط قوة يُحتذى بها وأن يسعى جاهداً لتعزيز الشفافية، بدءًا من إطلاق منصة عبر الإنترنت توفر مزيدًا من المعلومات حول المنظمة (هيكلها وأنشطتها ومنشوراتها ومواردها المالية)

٧٢ الهيئة اللبنانية لإدارة قطاع البترول، "تأجيل الموعد النهائي لتقديم الطلبات للمشاركة في جولة التراخيص البحرية الثانية"، ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠. www.lpa.gov.lb/english/news-amp-media/news/postponment-of-the-deadline-for-the-submission-of-the-solr-applications

ومن خلال تشجيع الأعضاء على العمل من أجل تنفيذ مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية. بالإضافة إلى ذلك، وباعتباره المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تركز على استغلال موارد الغاز الطبيعي والجمع بين الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص، يجب على المنتدى أن يدعم تبادل المهارات الصناعية بين الأعضاء. ويمكن أن يبدأ ذلك بالأشكال التقليدية من الدورات التدريبية لموظفي القطاع العام والمتخصصين في الصناعة من دول المنتدى، قبل الانتقال نحو الاستثمار في البحث، على سبيل المثال، عبر إنشاء مركز للمعرفة خاص بالطاقة يشمل القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي.

المؤلف

منى سكرية هي استشارية في المخاطر السياسية تعمل في مجال النفط والغاز وتحديداً في شرقي المتوسط. وهي شريكة مؤسسة في Middle East Strategic Perspectives [www.mesp.me] وهي حالياً تعمل على شهادة الدكتوراه في موضوع ادارة قطاع النفط والغاز في لبنان وقبرص واسرائيل.

الشكر والتقدير

يشكر معهد حوكمة الموارد الطبيعية البروفيسور مايكل روس عضو المجلس الاستشاري في معهد حوكمة الموارد الطبيعية وشكر المعهد ايضاً السيدة اودري غوغان كبيرة المدراء للبرامج الاقليمية سابقاً في معهد حوكمة الموارد الطبيعية للمراجعة.